



رئيس بلدية دوما: لدينا ۱۸ مولدة تنتج الكهرباء
البعض يدفع ۳۰ ألف ليرة سورية وآخرون لا يستهلكون إلا اللمنية

المازوت اللازمة لتشغيل المولادات من السوق السوداء بسعر ٣٨٠ ليرة للتر الواحد في حين أنهما استطاعوا هذا الشهر الحصول على جزء من المادة من شركة محروقات وفقاً للسعر الصناعي لكن ذلك لا يكفي كامل حاجتهم لكن بالرغم من ذلك انعكس على سعر المازوت الذي هبط إلى ٢٨٠ ليرة موضحاً أن الحاجة الشهرية لمولادات الكهرباء في عربين تصل إلى ٢٠٠



اللهم حوالاتهم واستهلاكهم لا يلحظه العداد وبالتالي فهم لا يدفعون شيئاً في حين أن نحو ٦٠٪ من المستهلكين تكون فواتيرهم نحو ٥ آلاف ليرة أسبوعياً أي إن استهلاكهم لا يتجاوز ٢ كيلواط ساعي أسبوعياً وهناك آخرون لا يتراوّز استهلاكهم ١ كيلواط أي إنه لا يشغل سوى مليء واحدة ليلًا للإنارة بالمقابل يوضح أن بعض المنازل يصل استهلاكها الأسبوعي إلى ٣٠ ألفاً وأخرون ٢٠٠ ألف، وبعض الفعاليات يصل استهلاكها إلى مليون ليرة وهو لاء يعودون على أصحاب اليد لكن بالمقابل يوجد قاطع كهرباء مفتوح في أي لحظة تستطيع أن تستهلك ما تحتاج.

ويكشف أبو عمر أنهم يستجرون مادة ونحو ٥٠٠ مشترك في زملكا و ١٠٠ مشترك في حزرة.

ووفقاً لأبي عمر فإن عملية التغذية تقوم على مد أسلاك التغذية الكهربائية لكل مشترك بعد شرائه، العداد بسعر ٤٢ ألف ليرة، موضحاً أن أغلب الإنتاج الكهربائي نحو الفعاليات الاقتصادية التي تعمل على مدار الساعة وتحتاج الكهرباء في عملها مؤكداً أن وجود الخط الصناعي أبعد المعامل الكبيرة عن استجرار التيار الكهربائي من المولدات لكنهم ظلوا مشتركون ويستعينون به في أوقات الطوارئ.

ويكشف أبو عمر عن أن هناك ٤٠٠ مشترك لديه يستخدمون التيار الكهربائي فقط وإنما تقوم عملية توليد الكهرباء من قبل هذه المولدات وفقاً للحاجة موضحاً أنه في كل منزل مشترك عدادات نظامية تبين كمية الاستهلاك الشهري والتي يتم وقفها تسديد المستحقات المالية مبيناً أنأغلب المستهلكين يلجؤون إليها بسبب تردي الواقع الكهربائي الحكومي والذي يتم توزيعه وفق كمية ٦ أمبيرات لكل منزل عند وصول التيار الكهربائي خارج أوقات التقنين ولا يمكن تجاوزها.

أبو عمر أحد منتجي التيار الكهربائي في عربين وأشار إلى أنه يوجد في المدينة خمسة منتجين للتيار الكهربائي يغطون تقريباً كامل احتياجات المشتركين من التيار مبيناً أنه لوحده يغذي ألفي مشترك في عربين والمدينة فيها ١٨ مولدات تعمل على توليد الكهرباء وتوزيعها للأهالي وفق نظام الكيلواط الساعي المأجور مبيناً أن سعر الكيلواط بالفلي ليرة ومبيناً أن مولدات الكهرباء موزعة على مختلف قطاعات المدينة بما يلبي حاجة كل قطاع.

معيكة أشار إلى أن وجود المولدات حاجة كبيرة للأهالي وللفعاليات الاقتصادية في المدينة وأنها واقع كان قبل عودة المدينة إلى حضن الدولة ولذلك فإن البلدية تعامل معها كأمر واقع يلبي احتياجات المستهلكين موضحاً أنه لا يوجد ترتيب من البلدية لعملها لكن هذه المولدات تزود الدوائر والمؤسسات الحكومية في المدينة بالكهرباء مجاناً وفقاً لحاجة كل مؤسسة.

ويبين معيكة أنه لا كمية محددة للتوليد

يبدو السؤال عن الكيفية التي يستطيع
خلالها أهالي الغوطة الشرقية أن يدفعوا
تكليف الكهرباء الخاصة محيراً بالرغبة
من كونه مجبراً على ذلك سواء خلا
سنوات الحرب أو حتى بعد أن وضعت
أوزارها فكهرباء الحكومة لا تغنى و
تسمن فقاطع السنة أمبير ليس أكثر من
إنارة خلال ساعة الوصول فكيف بساعات
التقني الطويلة وكهرباء المولدات الخاص
المنشورة في المدينة تجاوز سعر الكيلواط
الساعي عندها الألف ليرة.

رئيس المجلس المحلي بمدينة دوما عدين معيكاً أوضح في تصريح لـ «الوطن» أنَّ المدينة فيها ١٨ مولدة تعمل على توليد الكهرباء وتوزيعها للأهالي وفق نظام الكيلواط الساعي المأجور مبيناً أنَّ سعر الكيلواط باليمن ليرة ومبيناً أنَّ مولدات الكهرباء موزعة على مختلف قطاعات المدينة بما يلبي حاجة كل قطاع. معيكاً أشار إلى أنَّ وجود المولدات حاجة كبيرة للأهالي وللفعاليات الاقتصادية في المدينة وأنها واقع كأن قبل عودة المدينة إلى حضن الدولة ولذلك فإنَّ البلدية تتعامل معها كأمر واقع يلبي احتياجات المستهلكين موضحاً أنه لا يوجد ترخيص من البلدية لعملها لكن هذه المولدات تزود الدوائر والمؤسسات الحكومية في المدينة بالكهرباء مجاناً وفقاً لحاجة كل مؤسسة. وبين معيكاً أنه لا كمية محددة للتوليد

ألفا قادم عبر «يابوس» و حوالي ٧٠٠ من «نصيب» يومياً ازدياد في حركة القدوم إلى سوريا خلال الأعياد

ونص التعميم أنه اعتباراً من اليوم الثالث عشر من شهر الحالي يسمح بدخول جميع الرعايا اللبنانيين إلى القطر شريطة التقيد بالإجراءات الصحية المتخذة من وزارة الصحة وتشمل تحليل PCR لم يمض عليه أكثر من ٩٦ ساعة من المخابر اللبنانية المعتمدة أصولاً أو شهادة تثبت الحصول على لقاح ضد فيروس كورونا.

وفي السياق أكد مصدر آخر في معيρ نصيب الحدوبي مع الأردن أنه يومياً يدخل إلى سوريا خلال هذه الفترة نحو ٧٠٠ قادم وكذلك الرقم ذاته بالنسبة للمغاربة، لافتاً إلى أن هناك ازدياداً في عدد القادمين ولكن ليس كبيراً.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين المصدر أن حركة القادمين خلال فترة الأعياد أخف من الأعياد الماضية لكن تزداد الحركة في هذه الفترة عن الأيام العادية، لافتاً إلى أن العطلة في الأردن ليست طويلة، ومن ثم فإن هذا يؤثر على الأسر سواء السورية المقيمة في الأردن أو الأسر الأردنية بالقدوم إلى سوريا باعتبار أن العطلة قصيرة ومن هذا المنطلق فإن أعداد القادمين من الممكن أن تكون أقل عن الأعياد الماضية.

ولفت المصدر إلى أنه لا يوجد شيء جديد بالنسبة للإجراءات المطبقة فيما يتعلق بموضوع كورونا، وأنه على القادمين والمغاربة أن يتقيدوا بالشروط المطلوبة المتعلقة بالوقاية من انتشار فيروس كورونا سواء بباراز اختبار PCR، أو شهادة تثبت حصولهم على لقاح ضد كورونا إضافة إلى التسجيل عبر المنصة الأردنية بالنسبة للمغاربة إلى الأردن.

كشف مصدر في جديدة بابوس الحدوبي مع لبنان أن ازيداً في حركة القادمين إلى سوريا خلال الفترة الـ ١٥٠٠ في أيام الميلاد، وخصوصاً من الرعايا اللبنانيين لم يصل إلى حد الإزدحام، موضحاً أنه يومياً يدخل إلى ألفي قادم في وقت كان هذا العدد لا يتجاوزه قادم.

وفي تصريح لـ«الوطن» أشار المصدر إلى أنأغلب الناس إلى سوريا من اللبنانيين يأتون بهدف زيارة الأهل أو السباحة وخصوصاً في هذه الفترة من أيام السنة، معتبراً أن القرار الذي صدر من الحكومة السورية بالسماح لجميع الرعايا اللبنانيين بالدخول إلى سوريا الإجراءات الخاصة من الوقاية من فيروس كورونا أثره الواضح في زيادة عدد القادمين عن الفترة التي صدوره.

ولفت المصدر إلى أنه يسمح للبنانيين بالدخول مجرد وثيقة اختبار لـ«pcr» أو شهادة تثبت حصولهم على اللقاح ومن ثم يتم السماح لهم بالدخول.

وأصدرت وزارة الداخلية يوم الثاني عشر من الشهر تعليمات سمح بموجبه بدخول جميع الرعايا اللبنانيين إلى سوريا بدءاً من اليوم التالي الذي تلا صدورها شريطة التقيد بالإجراءات الصحية المنفذة من الصحة.



رئيس البلدية لـ«الوطن»: نعمل وفق الإمكانيات وطالبا بمستوصف متنقل

فيما يخص شكاوى وسائل النقل الشندي أنه لا توجد وسائل نقل القرى التابعة للبلدية، وتم التواصل عدة مع مديرية منطقة الفرداحه ومديرية النواحي والمرور وتم تقديم عدة مقترنات لتأمين نقل المواطنين في القرى والتنسيق مع سائقين الخطوط القريبيه جبلة والفرداحه للفرز مرتكبة إلى خدمة القرى بالتعاون بين المرور والملاحة وبالإضافة مع أحد السائقين وتقديم ساعات عمل معينة للتعرف الناس على السير، وتم التنسيق مع أحد سرافيس عرمي جبلة وكتب تعهدًا بأن يلتزم به الأهلاني في المريجات وطالينا حين المطر بأن تتم زيارة مخصصاته من المحافظة إلا أنه لم يلتزم، حسب شكاوى الأهلاني مطالبًا بحل المشكلة عبر إحداث خط مرجييات ومنها يتم تأمين القرى المجاورة لافت الشندي إلى تخييم القرى، بالآفاف

يتم وضعها بالمستوى في دير حاصل على تجديد القرى الست النابغة، ورغم الوعود الكثيرة إلا أنه لم يتم أي منها حتى تاريخه. تعليمياً، قال الشندي إن كل قرية البلدية فيها مدرسة ابتدائية وإلى حين لا توجد مدرسة ثانوية! هنا، علمًا أن المدارس بالمرحلة الأولى وفق نظام دوامين، منهاج بأن الأهل قد قدموا قطعة أرض بشكل رسمي المعنية لإحداث ثانوية منذ عام ٢٠١٥، وينتظرن التنفيذ. وأشار إلى وجود وحدة إرشادية حنا مع إحداث مركز للمؤسسة للتجارة في البلدية، بما يؤمن توسيع المقننة لحوالي ٨٠٠ بطاقة مسجدة تأثر السوروية بإقبال الماء في الأحيان، إضافة لانتهاء من توزيع التدفئة منذ نحو ١٥ يوماً.

المؤسسات الخدمية بشكل أكبر مع مطالبات البلديات بما يحسن الخدمات بشكل حقيقي، فناناً إن موقع المسؤولية أمانة علينا تقديم الناس بكل استطاعتنا وإمكانياتنا مع زيادة الدعم والإيرادات للريف الجبلي بشكل عام.

وأوضح الشندي أنه خلال الفترات السابقة تم تنفيذ مشروع الصرف الصحي بنسبة ٩٠ بالمئة لقرى دير حنا وحورايا وروبيسة بدربة، و٨٠ بالمئة لقرى مرج موسى والقطربيبة، و٥ بالمئة لقرية المريجات، على أن يتم استكمال التنفيذ خلال الفترة المقبلة.

وذكر أنه في بلدية دير حنا يوجد مستوصف واحد، وبباقي القرى لا يوجد فيها أي مركز صحي ولا صيدلية، والبلدية طالبت سابقاً بإحداث نقطة طبية متعدلة لتقديم قرى المريجات والقطربيبة والقرامة، ومرج موسى، أو إرسال سيارة صحية

اعتقاد أهالي القرى المذكورة على الزراعة لا يعني أنهم مخدمون زراعياً، مطالبين بإدراج قراهم ضمن القرى المستفيدة من المنح الزراعية والقروض التنموية المشاريع الصغيرة وتنمية الطرق الزراعية من جهة، وتبسيط الطرق الفرعية لمعظم القرى التي تعاني سوء أحوال الشوارع وخاصة في فصل الشتاء وما ينتجه عنه من مستنقعات وأحوال تعوق «المشي» الذي يعد وسيلة النقل الوحيدة للأهالي.

بالعودة إلى رئيس بلدية دير حنا فواز الشندي بين لـ«الوطن»، أنه تتم متابعة جميع الخدمات في القرى التابعة للبلدية والعمل على تحسين ما يمكن وفق الإمكانيات المحدودة، مطالباً بدعم أكبر للبلديات التي كما ذكر تتحمّل مسؤوليات كل القطاعات الخدمية.

وأشار إلى ضرورة تجاوب مديرية

اللادقية - عبير سمير محمد

لم تشفع لها طبيعتها الخضراء الساء
بأن تكون قرى مخدمة بشكل يليق به
الساحل الذي يتغنى به بعض المسؤولين
حينما يزورون بعض مناطقه ذات النبات
الخمس بقصد الاصطياف، ويفجرون
ريقة شتاء لكونه ينفع سوء الـ

وربما عدم وجودها في قرى كثيرة منه وفي شكاوى وصلت إلى «الوطن» بعض أهالي قرى بلدية دير حنا بـ القرداحة، تبين نقص كبير بالخدمات الأساسية للقرى ومنها عدم وجود نقطة طبية أو مركز صحي، في المجمع السبع التابع للبلدية وهي «المريج» القطريبة، روبيسة بدربة، القرامة، موسى، حورايا، إضافة لدير حنا.

ويقول عدد من الأهالي لـ«الوطن» الخدمات في قريتهم تكاد تكون معدومة وسائل نقل تخدم الأهالي للذهاب والإيصال من عملهم ما يضطرهم للمشي عشرين كيلومترات للوصول إلى أقرب نقطة بها أحد سرافيس القرى البعيدة التأمين خطوط جبلية أو القرداحة، إضافة إلى وجود صيدلية أو نقطة طبية في المريج والقرى المحيطة بها، الأمر الذي يعني أن المرضى عند الحاجة لشراء أي نوع للأدوية أو لعلاج الحالات الإسعافية.

كما يشكو الأهالي -ومنهم ذوي شرائح- عدم وجود مدارس ثانوية في القرى الست المذكورة، ما عدا دير

مشيرين إلى عناء الطلاب في المرتبة الثانوية من التنقل بين القرى وهو البلدي لإستكمال تعليمهم سيراً كيلومترات يومياً، كما يشير الأهالى إلى ضرورة استكمال مشاريع الصالحة في عدد كبير من الأحياء، إذ تحسين خدمات الاتصالات وإدخال خدمات الإنترنت إليها.